العرب
الثلاثاء 2021/03/16
السنة 43 العدد 12001

التوتر في الشرق الأوسط يفتح فصلا جديدا في سباق التسلح

صادرات الأسلحة العالمية تشهد استقرارا للمرة الأولى منذ مطلع الألفية الجديدة

رغم الكمّ الهائل من الاتفاقيات التي أبرمتها البلدان طيلة سنوات لتنظيم عمليات التسلح، إلا أن أحدث المؤشرات تدل على أن هذا السباق، الذي يشهده العالم وبلغ أوجه إبان الحرب الباردة مازال في نسق تصاعدي يشي بفتح فصل جديد في هذا المضمار، وخاصّة بالنسبة إلى الدول الساعية إلى حفظ أمنها الإقليمي والقومي، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن الشركات الصانعة للأسلحة التي تريد بدورها الحفاظ على مصالحها وأسواقها الحيوية.

مسارات التسليح تحددها الطوارئ

ستوكهولم – عندما بدأت جائحة كورونا في الانتشار عالميا العام الماضي رجح خبراء عسكريون أن تواجه حكومات الدول ضغوطا لكبح الإنفاق العسكري بسبب أولويات تفرضها مواجهة هذه الأزمة الطارئة، فضلا عن تحول جبهات الصراع الراهنة إلى جبهات أخرى وهو ما قد يقوض أي خطة لزيادة تمويل الحروب على المدى البعيد.

ولم تجد تلك التوقعات مكانا لها في الواقع الملموس، حيث أن إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري)، والتي أعلن عنها الاثنين، كشفت أن سباق التسليح استمر بوتيرة مستقرة، بسبب التوترات الإقليمية وخاصة تلك التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط.

وحتى الآن، لا يزال القلق يراود المتابعين من تواصل الأعمال الحربية في كل من اليمن وسوريا والعراق وليبيا، وكذلك أجزاء أخرى من قارة أفريقيا مثل منطقة الساحل والصحراء والقرن الأفريقي، بالإضافة إلى منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى ولاسيما أفغانستان.

ازدهار تجارة السلاح

تحرك الصراعات الجيوسياسية بين القوى العالمية الكبرى تلك التوترات، كما أن التحشيد العسكري بين التحالفات الإقليمية والدولية لمطاردة فلول الجماعات المتشددة تشكل دوافع كبيرة للحكومات بهدف زيادة نفقات التسليح، والإصرار على تعزيز الترسانات العسكرية لمواجهة كافة التحديات.

وشهدت تجارة الأسلحة الدولية استقرارا في السنوات الخمس الماضية للمرة الأولى منذ مطلع القرن الحالي، ويعود ذلك خصوصا إلى أن الكثير من الدول المستوردة قد شرعت في إنتاج الأسلحة. وقال المعهد إنه "في كل أنحاء العالم، ظل حجم صادرات الأسلحة مستقرا بين 2016 و2020 مقارنة بالفترة الفاصلة بين 2011 و2015".

ووجد معهد سيبري في أحدث مراجعة لعمليات نقل الأسلحة العالمية، التي لا تتضمن الأسلحة الصغيرة، أنه بمقارنتها بمبيعات فترة السنوات الخمس السابقة من 2011 إلى 2015، لم يكن هناك تغير ملحوظ في حجم صادرات الأسلحة على مستوى العالم للفترة الأخيرة.

وتشير بيانات المعهد إلى أن أكثر من ثلث الأسلحة العالمية التي تم بيعها في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الماضية كان مصدرها الولايات المتحدة، مما يؤكد دورها كأكبر مصدر للأسلحة في العالم.

وقد شكلت صادرات الولايات المتحدة قرابة 37 في المئة من مبيعات الأسلحة العالمية خلال الفترة من 2016 إلى 2020، وباعت الأسلحة إلى 96 دولة، وأن نصف مبيعاتها ذهبت إلى الشرق الأوسط.

ويأتي هذا الاتجاه في سياق ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي، ففي العام الماضي بلغ الإنفاق العسكري للدول حوالي 1.83 تريليون دولار أي بزيادة في الأرقام الحقيقية نسبتها 3.9 في المئة مقارنة بالعام 2019.

ووفقا للتقرير السنوي لمعهد آي.آي.أس.أس البريطاني، فإن ذلك الارتفاع الكبير في الإنفاق جاء مدعوما خصوصا بتعزيز قدرات البحرية الصينية.

وفي حين ظلت الصادرات عند أعلى مستوى لها منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أنها المرة الأولى منذ الفترة الفاصلة بين 2001 و2005 التي لم تشهد فيها الصادرات ارتفاعا.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زادت ثلاثٌ من أكبر خمس دول مُصدّرة في العالم هي الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، من صادراتها، لكنّ هذه الزيادات قابلها انخفاض لدى مُصَدّرين رئيسيّين، هما روسيا والصين.

وتمثل روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم، بما يعادل خمس شحنات الأسلحة العالمية. ومع ذلك، انخفضت مبيعاتها بنسبة 22 في المئة مقارنة بالفترة بين 2011 و2015 ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض الكبير في واردات الهند.

وقال المعهد، الذي يعتمد في إحصاءاته على مصادر عامة تتراوح بين الصحف الوطنية والإقليمية إلى المجلات الدولية المتخصصة فضلا عن التقارير الحكومية والصناعية، إن فرنسا كانت ثالث أكبر دولة مصدرة بنسبة 8 في المئة وأبرمت عدة صفقات كبيرة مع دول من بينها الهند ومصر وقطر. وأكملت ألمانيا والصين قائمة أكبر خمس دول مصدرة.

سباق في الشرق الأوسط

يبدو نمو واردات الأسلحة في الشرق الأوسط بواقع 25 في المئة، خلال السنوات الخمس الماضية، مقارنة مع الفترة السابقة المنتهية في 2015، مدفوعا بتطلعات بلدان المنطقة لتحقيق أمنها القومي وعلى رأسها السعودية.

فقد استحوذت السعودية، التي تعتبر أكبر مستورد للأسلحة في العالم، على نحو 11 في المئة من الواردات العالمية في تلك الفترة وتلتها على قائمة كبار المستوردين الهند ومصر وأستراليا والصين.

ويقول المعهد إن الزيادة تعود بالأساس إلى المنافسة الاستراتيجية الإقليمية بين عدة دول في منطقة الخليج العربي، وهي ذات الفترة التي شهدت حصارا على قطر بدأ في يونيو 2017 حتى مطلع هذا العام، إذ ارتفعت واردات السعودية من الأسلحة بنسبة 61 في المئة من خلال شراء 91 طائرة مقاتلة أميركية، بينما ارتفعت واردات قطر 361 في المئة.

في المقابل، انخفضت واردات الإمارات من الأسلحة بواقع 37 في المئة، إلا أن العديد من عمليات التسليم المخطط لها للأسلحة الرئيسية بما في ذلك 50 طائرة مقاتلة من طراز أف 35 من الولايات المتحدة موافق عليها في العام الماضي، تشير إلى أن البلد الخليجي سيستمر في استيراد كميات كبيرة من الأسلحة.

وكانت الإمارات قد أسست في العام 2019 المجموعة المتخصصة في قطاع الدفاع والتكنولوجيا المتقدمة (إيدج) لتتولى إنتاج جزء من استهلاكها في الصناعات العسكرية. وإلى جانب دول الخليج، زادت واردات مصر من الأسلحة بواقع 136 في المئة في السنوات الخمس الماضية مقارنة مع الفترة السابقة، تركز معظمها في الصناعات الدفاعية البحرية.

أما الهند، التي كانت أكبر مستورد للأسلحة في العالم، انخفضت الواردات بنسبة 33 في المئة ويعود ذلك أساسا إلى تعقيد عمليات الشراء، فضلا عن محاولة لتقليل اعتمادها على الأسلحة الروسية.

ويقول سايمن ويزمان الباحث في سيبري إنّ تراجع واردات الأسلحة في بلد ما لا يعني دائما انخفاض الاهتمام بالقطاع. ويضيف أنّ الأميركيين في بعض الأحيان مجرّد مسألة خفض في الميزانية أو تأثير دوريّ مرتبط بتجديد ترسانة عسكرية وطنية قبل فترة قصيرة.

لكنّ الإنتاج المحلّي للأسلحة، وهو اتّجاه لوحظ في السنوات الأخيرة في الكثير من البلدان المستوردة، يُفسّر أيضا هذا الانخفاض في التجارة في هذا القطاع. ويقول ويزمان إنّ "الطلب على واردات الأسلحة يتراجع لأنّ (الدول) قادرة على إنتاج المزيد بنفسها".

معهد سيبري

من المبكر جدا تحديد أثر للجائحة على التصنيع العسكري

وفي حين تأثّرت الكثير من القطاعات الصناعية في العام الماضي بجائحة كوفيد – 19، لكن صناعة الأسلحة وضعها جيّد حتى الآن. ويوضح ويزمان أنّه لا يزال من المبكر جدا تحديد الأثر الحقيقيّ لفايروس كورونا على القطاع، قائلا "قد يسود اعتقاد بأنّ الآثار، وخصوصا الآثار الاقتصاديّة التي ستتبعه، ستكون كبيرة جدا، لكنّنا لم نرَها".

أكبر مصدري الأسلحة ومستورديها

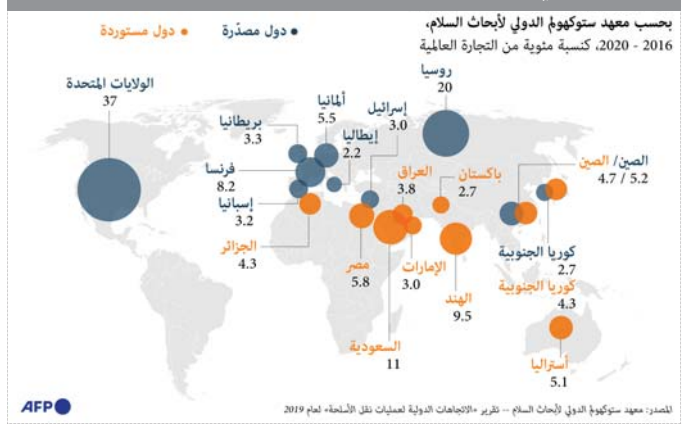

اللاجئون السوريون في الأردن يعيشون محنة لا تؤشر على العودة إلى الديار

المفرق (الأردن) – تتربع الأزمة السورية على رأس قائمة طويلة من الأزمات حول العالم، بعد أن خلفت الحرب الآلاف من القتلى والجرحى، وتركت وراءها الملايين من النازحين واللاجئين انتشروا في العديد من بلدان الشرق الأوسط وأوروبا.

ومنذ بداية الأزمة، التي دخلت عامها الحادي عشر الاثنين، مثقلة بالكثير من الأزمات السياسية والانتكاسات العسكرية، كانت قضية اللاجئين والنازحين موضوعا شد الاهتمام بالنسبة لمنظمات إنسانية دولية ودول معنية بالصراع السوري، وخاصة دول الجوار مثل الأردن ولبنان والعراق وتركيا.

وتمضي الأعوام، وما زال اللاجئون السوريون بالأردن، الذي يعتبر من أكثر الدول استقبالا للاجئين السوريين الهاربين من الحرب، ينتظرون زوال غمامة سوداء من الظلم والظلام، تغطي سماء حريتهم، وتنهي عمر حكم نظام بشار الأسد، لكن حتى الآن غاياتهم لم تتحقق.

وفي حين تحذّر منظمات دولية وباحثون يواكبون قضية اللجوء، التي تعتبر الأقسى منذ الحرب العالمية الثانية، من تداعيات التضييق على السوريين خصوصا في لبنان وتركيا، لا يشهد الأردن حملات منظمة، لكن الخطاب السياسي لا يختلف عمّا هو عليه في البلدين الآخرين لناحية تحميل اللاجئين مسؤولية الجمود الاقتصادي وتراجع فرص العمل، لاسيما مع اشتداد الأزمة بسبب جائحة كورونا.

1.39

مليون سوري في الأردن، نصفهم مسجلون بصفة «لاجئ» لدى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين

ويوجد في الأردن نحو 1.39 مليون سوري قرابة نصفهم مسجلون بصفة "لاجئ" في سجلات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، في حين أن 750 ألفا منهم يقيمون في البلاد قبل عام 2011، بحكم النسب والمصاهرة والعلاقات التجارية، قبل افتتاح مخيم الزعتري للاجئين السوريين بشكل رسمي في يوليو 2012، الذي بات ينظم وجودهم داخل المخيمات وليس في المدن أو القرى الأردنية.

وعلى سبيل المثال، تقاسم المواطنون الأردنيون في مدينة الرمثا على الحدود الشمالية المحاذية لمحافظة درعا السورية منازلهم، واستضافوا السوريين بحكم صلات القرابة والدم التي تجمع بين العائلات التي تعيش في المدينتين.

ويشكل هذا العدد الكبير من السوريين في الأردن ضغطا كبيرا على البلد، الذي يعاني من شح الموارد، خاصة في ما يتعلق بالمياه والطاقة. وقد انتقدت عمّان في الكثير من المرات تخاذل المجتمع الدولي في الإيفاء بتعهداته تجاه أزمة اللاجئين، إلا أنه لم يجد التجاوب المأمول.

وفضلا عمّا يثيره هذا العدد الضخم من الفارين من النزاع السوري على الدورة الاقتصادية للأردن، إلا أن ثمة عنصرا إضافيا لا يقل خطورة وهو التهديد الأمني، حيث كانت السلطات تخشى من تحول مخيمات اللجوء إلى بؤرة للاستقطاب، خاصة وأنها واجهت أخطار تمدد تنظيم داعش المتطرف حينما كان يستولي على أجزاء واسعة من العراق وسوريا.

ورغم بساطة الكلام واستخدام أسهل المفردات والتعابير، يؤكد أحد اللاجئين السوريين في الأردن ويدعى محمد الحريري للأناضول قائلا "لقد تكالبت علينا الدول الكبرى، وهي لا تأبه لقتل وسفك دماء السوريين، فكل ما تريده هو خيرات بلادنا، دون أدنى نظر لما حل بنا".

وأضاف "كل عام ننتظر يوما يعلن فيه انتهاء ما يجري، إلا أننا نتفاجأ بسرعة مرور الأيام دون تحقيق أي شيء، وأصبحنا نعد الأعوام على انطلاقة ثورة أفشلها الظلم والطغيان".

ولم يكن حديث خالد العودة يختلف كثيرا عما قاله الحريري، فقد بدأ حديثه بالتساؤل "أي ثورة؟ سرقوها"، متهما الدول والمعارضة السورية المدعومة من تركيا بالمتاجرة بهم على حساب طموحاتهم. وقال "أضاعوا علينا كل أمل. يجلسون بأرقى الفنادق ويأكلون ما لذ وطاب ويفاوضون باسمنا دون وجه حق، فمصالحهم تسمو على كل شيء".

ومنذ منتصف مارس 2011، تطالب المعارضة السورية بإنهاء أكثر من خمسة عقود من حكم أسرة الأسد، وإقامة دولة ديمقراطية يتم فيها التداول السلمي على السلطة.

ولكن النظام السوري اعتمد الخيار العسكري لوقف الاحتجاجات، ودفع البلاد إلى دوامة من العنف، جسّدتها معارك دموية بين قوات النظام والمعارضة لا تزال مستمرة حتى اليوم، وسقط خلالها الآلاف من القتلى.

ووفق حصيلة رسمية أعلنها المرصد السوري لحقوق الإنسان الأحد الماضي، فإن أكثر من 388 ألف سوري راحوا ضحية النزاع الدامي.

ويعيش السبعيني أبوخالد مع أسرته الممتدة، من أبناء وبنات وأحفاد في الأردن منذ سنوات، مستذكرا وإياهم أياما لن تعود، فقد ألغت حرب بلادهم الطاحنة مفاهيم الفرح من قاموس حياتهم. ويقول "نحن نعلم أنهم لا يريدون لشلال الدماء أن يتوقف في سوريا، فهذا يسهل عليهم أمورا كثيرة".

وأشار إلى أن "الكل يعلم بأن دولا كثيرة تحاول أن تعمق الأزمة، وتدفع باتجاه ذلك، بل إن بعضهم يمارسون ضغوطا كبيرة على المقاتلين الأحرار، وإن الكثير من الدول كانت تتغنى بما قام به ثوار سوريا الشرفاء، واعتبرت ما قاموا به أرقى أنواع التصرفات، مطالبات سلمية بلا تخريب ولا دماء".

ورغم أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسعى باستمرار للعمل على تقديم الخدمات اللازمة للسوريين داخل الأردن، لكن من الواضح أن العبء يزداد ثقلا عليها بسبب تقلص الدعم الدولي في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم.

ويقول المتحدث باسم المفوضية في الأردن محمد الحواري "نتمنى أن تحل الأزمة في سوريا خصوصا وقد أتمت عامها العاشر، ليعود كل أولئك اللاجئين إلى وطنهم وينعموا بحياة كريمة وآمنة، بعيدا عن أي مخاطر قد تطال حياتهم".

وأكد على أن هناك دعما دوليا وإن كان خجولا في بعض الأحيان للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فالكل يعلم اليوم بأن ما يجري في سوريا أزمة رئيسية على مستوى العالم.